

ولو صوله لموضع عزم على اقامته نه مرة غتم الترخص ونية
 اقامة اربعة ايام صحاح وان لم يصلح لها ولا يجب منها يوما
 دخول وخروجه ولو قام مكان بنية ان يرجع اذا حصلت حاجة
 بنيتها كل وقت نزع من ثمانية عشر يوما صحاحا
 اي الغفر لئلا تنقض صلاته عليها الاصل
 وهو الاقام
 حكم نية الغفر
 في الصلاة كنية الاقام او الاقامة من صلاته فامة ولو
 لحظ فلو نوى الاقام او لم يوفض او الاقام او نذر في انه
 يقصر او يترك ولو في بعض الصلاة كزومه الاقام لان التخي
 في الاولى والاصل في الاخيرتين ويشترط ايضا علمه بجواره
 فلو قصر جاهله به لم يقع صلاته ثلاثا عنه اذ هو عات
 في اعتقاده غير مصل اي يجوز للمسافر سفر اطولا
 تنحية الظم والمصر غلبا
 مساحا
 وغلبه العطفة فظا وسرفا
 او تاخر كالعشاين تنحية المغرب والعشا وغلبت العشا
 لما مر تقدما وانما خيرا وخروج بما ذكره الصبح مع غيرها والعصر
 مع المغرب فلا يجوز ان لا يبرد ويجوز جمع الجمعة والعصر
 بالسفر تقدما كما اعتاده الزكشي ويستثنى من جمع التقديم
 المتخيرة بين الظم والعصر وبين المغرب
 والعشا ولو ضمها ان بل ثباته
 اي جمع تقديم لا تاخير اذا استدركته ليست اليه خلاف
 السفر ومثل المطر الغفائ وكذا الثلج والبراي ان اتيتهما
 العذر المبيح من بل المؤبد في شرط الجمع بالمطرقا

وجوده

وجوده
 اي التي يراها عند
 سلامها المحلل منها
 اما بشرط وجوده عند
 التخمين فليقتارن الجمع العذر واما عند تحلل الاولى فيحقق
 انصال اخرها باول الثانية معزونا بالعذر وعلم انه لا يضر
 انقطاعه في انسا الاولى والثانية او بعد لها وانما يجوز الجمع
 بالمطرقا بخلاف من يجيب منعها
 او مع جماعة ببيتة بالعصر للوزن او
 بمجد قريب ولا يجوز لاننا المشقة لغيره عنه بالمطر في
 طريقه ولما جمعه صلى الله عليه وسلم ان بيوتهم اربعة كانت
 يجب المسجد فاجب عنه بان يكون في كانت مختلفة واكثرها
 كانت ببيتة فلعلمه حين جمع لم يكن بالغريب وبيان الاقام
 ان يجمع بالمأموين وان لم يتنا ذالمطرقا صرح به ابن ابي
 هريرة وغيره قال المجيب الطري ولين خرج الى المسجد قبل
 وجبه المطرقا فحقق وجوده وهو في المسجد ان يجمع لانه لو لم
 يجمع لخرج الى صلاة العصر ايضا في جماعة وقية مشقة في
 رجوعه الي بيته فترعده او في اقامته في المسجد انتهى
 وذكر السجدي على الغالب ان مثله في ذلك الراد وكذا
 من امكنت الجماعة في اي الجمع بالسفر والمطر تقدما
 للجمع الصلاة لا بد من التقديم المشروع عن
 التقديم سواء اعتنا سوا لواء عند التخمين ام التحلل ام بينهما
 لان الجمع المأتمن الى الاولى في تفسيره في حالة الجمع ويقار
 القضا به لو تاخر بنبته لتلاي جز على القام فينبه الغفر
 وشمل كلامه ما لو نواه ثم نوى تركه ثم نواه وما لو نواه لا شرع